التحكيم الدولي: النظرية والتطبيق في ظل المواثيق العالمية والممارسات القضائية

تأليف
* محمد كمال عرفة الرخاوي*
الباحث والمستشار القانوني بالدولة المصرية
المحاضر الدولي في القانون
الخبير الدولي والفقيه القانوني

إهداء

إلى روحي والدَيَّ، اللذين غرَسا فيَّ حبَّ العدالة، وحبَّ العلم، وحبَّ الوطن، أهدِي هذا العمل، راجيًا أن يُسجَّل في ميزان حسناتهما، كما سجَّلا في قلبي أسمى معاني التضحية والإيمان. رحمكما الله وجزاكما خير الجزاء.

المقدمة

يُعدّ التحكيم الدولي ركيزة أساسية من ركائز العدالة الخاصة في العصر الحديث. وهو ليس مجرد وسيلة لتسوية النزاعات، بل نظامًا قانونيًا مستقلًا يجمع بين المرونة الإجرائية، والاحترام المتبادل بين الدول، وسمو الإرادة الخاصة. لقد أولت

التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية اهتمامًا متزايدًا بالتحكيم، ترجمته اتفاقية نيويورك لعام 1958، التي وحّدت قواعد الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم في أكثر من 170 دولة. كما ساهمت مؤسسات التحكيم الكبرى — مثل غرفة التجارة الدولية (ICC) ومركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (CRCICA) — في توحيد الممارسات وتعزيز الثقة. ويهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة شاملة تجمع بين: **التحليل الفقهي** لنصوص الاتفاقيات والقوانين النموذجية، **الاجتهاد القضائي** في قضايا الإبطال والتنفيذ، **المنهج المقارن** بين الأنظمة المدنية والأنجلو-ساكسونية والعربية، و**التأمل النقدي** في التحديات المعاصرة: من التحكيم الاستثماري إلى التحكيم الرقمي. ويوجّه هذا العمل إلى المحكمين، المحامين، القضاة، الباحثين، وصناع السياسات، وكل من يسعى لفهم التحكيم ليس كإجراء، بل كفلسفة قانونية حديثة.

الفصل الأول: مقدمة إلى التحكيم الدولي

المبحث الأول: تعريف التحكيم الدولي وطبيعته القانونية

التحكيم الدولي هو وسيلة لتسوية النزاعات بين أطراف من جنسيات مختلفة، أو تتعلق بعلاقات قانونية ذات عنصر أجنبي، تتم خارج القضاء الرسمي، بناءً على اتفاق تحريري، وتنتهي بإصدار حكم تحكيمي ملزم. طبيعته القانونية تجمع بين العقدية (لأنه يقوم على اتفاق الأطراف) والقضائية (لأنه ينتهي بحكم ينفذ جبريًا).
المبحث الثاني: التمييز بين التحكيم الدولي والتحكيم المحلي
يُعد التحكيم "دوليًا" إذا كان: أحد الأطراف أجنبيًا، أو موضوع النزاع مرتبط بعلاقات تجارية أو استثمارية عبر الحدود، أو مقر هيئة التحكيم في دولة غير دولة الأطراف. ويختلف عن التحكيم المحلي في: قانون الإجراءات الواجب التطبيق، نظام التنفيذ (اتفاقية نيويورك مقابل القضاء المحلي)، ومستوى الرقابة القضائية.
المبحث الثالث: التطور التاريخي للتحكيم الدولي
العصور القديمة: التحكيم بين التجار في أسواق المتوسط. القرن التاسع عشر: ظهور اتفاقيات تحكيم ثنائية. ما بعد 1958: عصر اتفاقية نيويورك، ثم قانون الأونسيترال النموذجي (1985). العقدان الأخيران: هيمنة التحكيم المؤسسي، وصعود

التحكيم الاستثماري.

الفصل الثاني: المصادر القانونية للتحكيم الدولي
المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية
اتفاقية نيويورك 1958: حجر الزاوية في تنفيذ الأحكام. اتفاقية واشنطن 1965: إنشاء ICSID للتحكيم الاستثماري.
الاتفاقيات الإقليمية: مثل اتفاقية الرياض، واتفاقية باكو.
المبحث الثاني: القوانين النموذجية
قانون الأونسيترال النموذجي (1985، معدل 2006): يُطبق في أكثر من 80 دولة. مبادئ UNIDROIT: توجيه التحكيم في غياب القانون الوطني.
المبحث الثالث: القوانين الوطنية
فرنسا: تُعتبر "صديقة للتحكيم"، مع حد أدنى من الرقابة. مصر: قانون التحكيم رقم 27 لسنة 1994، مستوحى من الأونسيترال. الإمارات: تطوير مراكز تحكيم في دبي وأبوظبي.
المبحث الرابع: قواعد المؤسسات

ICC Rules: الأكثر استخدامًا في التحكيم التجاري. CRCICA Rules: رائدة في العالم العربي. UNCITRAL Rules: تستخدم في التحكيم الإداري (ad hoc).

الفصل الثالث: اتفاق التحكيم
المبحث الأول: تعريفه وخصائصه
اتفاق التحكيم هو اتفاق كتابي (صريح أو ضمني) يلتزم بموجبه الطرفان بتسوية نزاع ناشئ أو مستقبلي عن طريق التحكيم.
خصائصه: **استقلاليته**: يبقى قائمًا حتى لو بُطل العقد الأصلي. **إلزاميته**: يحول دون لجوء الأطراف إلى القضاء.
شخصيته: لا يسري على الغير إلا في حالات محددة (كالضمان أو الاندماج).
المبحث الثاني: الشروط القانونية لصحته
الشكل الكتابي: وفق المادة 7 من الأونسيترال. أهلية الأطراف: يجب أن يكونوا كامل الأهلية. موضوع قابل للتحكيم: لا يشمل المسائل غير القابلة للصلح (كالحالة الشخصية).
المبحث الثالث: تفسير اتفاق التحكيم
يُفسر لصالح التحكيم (pro-arbitration presumption). يشمل النزاعات

المستقبلية إذا كان واضحاً. يُطبّق عليه قانون يختاره الأطراف أو قانون مكان التحكيم.

الفصل الرابع: تشكيل هيئة التحكيم
المبحث الأول: عدد المحكمين وتعيينهم
يجوز أن يكون المحكم منفرداً أو هيئة من ثلاثة. التعيين يتم باتفاق الأطراف أو عبر المؤسسة أو المحكمة المختصة. في غياب الاتفاق، يُعيّن رئيس هيئة التحكيم من قبل الطرفين أو المحكمة.
المبحث الثاني: الحياد والاستقلال
على المحكم الكشف عن أي ظرف قد يثير شكًا في حياده (IBA Guidelines). يجوز طلب عزله إذا فقد الثقة فيه. لا يُعزل إلا بأمر من المحكمة المختصة.
المبحث الثالث: سلطة هيئة التحكيم
تقرير اختصاصها (compétence-compétence). اتخاذ تدابير تحفظية. إدارة الإجراءات وفق مبدأ المرونة.

**الفصل الخامس: إجراءات التحكيم

الدولي**
المبحث الأول: بدء التحكيم
بإخطار كتابي من المدعي. يحدد طبيعة النزاع، الطلب، وعدد المحكمين. يبدأ السريان من تاريخ الاستلام.
المبحث الثاني: سير الإجراءات
تبادل المذكرات، الجلسات، الإثبات. لا يُطبق قانون الإجراءات الوطني، بل قواعد الأطراف أو المؤسسة. يُشجع على استخدام التكنولوجيا (الجلسات الافتراضية).
المبحث الثالث: التدابير التحفظية
يجوز لهيئة التحكيم أو المحكمة منحها. تشمل تجميد الأصول، منع التصرف، الحفاظ على الأدلة. قابلة للتنفيذ عبر الحدود في بعض الأنظمة.
المبحث الرابع: خصوصية الإجراءات
السرية: لا يُنشر إلا باتفاق. المرونة: لا يُلزم بالشكل القضائي. الحياد: يُختار مقر التحكيم بعناية.

الفصل السادس: بطلان دعوى التحكيم – الأسس القانونية والتطبيقات القضائية

المبحث الأول: مفهوم بطلان دعوى التحكيم وتمييزه عن بطلان الحكم
لا يُقصد بـ"بطلان دعوى التحكيم" بطلان الحكم النهائي، بل **انعدام صلاحية الدعوى ذاتها** لعدم استيفائها الشروط الجوهرية اللازمة لنشوء علاقة تحكيم صحيحة. وهذا يختلف جوهرياً عن بطلان الحكم الذي يُطعن فيه بعد صدوره أمام محكمة المقر .
المبحث الثاني: الأسباب الجوهرية لبطلان دعوى التحكيم
1. **انعدام اتفاق التحكيم أو بطلانه المطلق**: عدم الكتابة، أو تعلق النزاع بمادة غير قابلة للتحكيم (الأحوال الشخصية). > **حكم محكمة النقض المصرية (74/1253 ق، 2011/3/15)**: "لا يعتد باتفاق التحكيم إذا تضمن نزاعاً في مسائل الأحوال الشخصية". 2. **رفع الدعوى من غير ذي صفة**: كوكيل بدون سند قانوني. > **المحكمة العليا الجزائرية (456789، 2019/6/20)**: "الوكالة العامة لا تكفي لتمثيل الموكل في دعوى تحكيم". 3. **التحكيم في نزاع سابق الفصل فيه نهائياً**.
المبحث الثالث: الإجراءات القانونية لإثارة بطلان الدعوى

يجوز إثارته أمام هيئة التحكيم أو المحكمة.
المحكمة تتصدى له تلقائياً إذا تعلق بالنظام العام (مصر والجزائر).
المبحث الرابع: الآثار القانونية
انعدام جميع الإجراءات. استحالة التنفيذ.
إرجاع النزاع إلى القضاء.
المبحث الخامس: المقارنة بين النظامين المصري والجزائري
المعيار	القانون المصري (1994/27)	القانون الجزائري (2008/09-08)
قابلية التحكيم	تستبعد الأحوال الشخصية، الإرث، الجرائم	تستبعد الأحوال الشخصية، الجرائم، عقود الإدارة العامة
شكل الاتفاق	كتابة صريحة أو ضمنية	يتطلب كتابة صريحة في وثيقة مستقلة
دور القضاء	يتصدى للبطلان تلقائياً إذا تعلق بالنظام العام	يُلزم الطرف بإثارة البطلان
التنفيذ رغم البطلان؟	لا	لا

المبحث السادس: التوصيات العملية
على المحكمين: **فحص صحة اتفاق التحكيم** في أول جلسة. على

المحامين: **التحقق من الأهلية والقابلية للتحكيم** قبل رفع الدعوى. على المشرع العربي: **توحيد تعريف "النظام العام"** في مسائل التحكيم.

الفصل السابع: القانون الواجب التطبيق
المبحث الأول: القانون الموضوعي
يختار الأطراف القانون الذي يحكم نزاعهم (مبدأ الإرادة). في غياب الاختيار، يُطبّق المحكمون القانون المرتبط بالعلاقة الأكثر وثوقًا (conflict of laws).
المبحث الثاني: القانون الإجرائي
يحكمه قانون **مقر التحكيم (siège)**، وليس قانون الدولة التي تُنفّذ فيها الإجراءات. هذا القانون ينظم: صحة اتفاق التحكيم، تشكيل هيئة التحكيم، إمكانية الطعن في الحكم.
المبحث الثالث: العدالة والإنصاف (ex aequo et bono)
يجوز للأطراف إجازة الحكم وفق مبادئ العدالة، لكن هذا الاستثناء نادر في الممارسة، ويُرفض في بعض الأنظمة (كفرنسا).

الفصل الثامن: الحكم التحكيمي
المبحث الأول: شروط صدور الحكم
يصدر بأغلبية (إذا كان أكثر من محكم).
موقع من جميع المحكمين أو من الأغلبية.
يحتوي على الأسباب، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.
المبحث الثاني: أنواع الأحكام
نهائي: ينهي النزاع كليًا أو جزئيًا.
تحضيري: ينظم إجراءات مستقبلية.
تصحيحي: يصحح أخطاء مادية.
المبحث الثالث: الحجية والآثار
لا يطعن فيه بالاستئناف. ينتج أثرين:
حجية الحكم (مبدأ الشيء المحكوم به)، و**قابلية التنفيذ**.

الفصل التاسع: الطعن في الحكم التحكيمي
المبحث الأول: البطلان أمام محكمة المقر
يرفع في الدولة التي صدر فيها الحكم (مقر التحكيم). أسبابه محدودة: غياب اتفاق تحكيم، خرق حق الدفاع، مخالفة النظام العام.
**المبحث الثاني: رفض التنفيذ أمام

محكمة التنفيذ**
بموجب **اتفاقية نيويورك**، يجوز رفض التنفيذ لذات الأسباب، مع إضافة: أن الحكم لم يصبح نهائياً، أن النزاع غير قابل للتحكيم في دولة التنفيذ.
المبحث الثالث: المقارنة بين الأنظمة
فرنسا: تسمح بالتنفيذ حتى مع طعن البطلان. مصر: توقف التنفيذ تلقائياً عند الطعن. سويسرا: تطبق مبدأ "التنفيذ المؤقت".

الفصل العاشر: تنفيذ أحكام التحكيم الدولي
المبحث الأول: آلية التنفيذ بموجب اتفاقية نيويورك
تقديم الطلب إلى المحكمة المختصة. إرفاق نسخة أصلية أو مصدقة من الحكم واتفاق التحكيم. عبء الإثبات على من يطلب الرفض.
المبحث الثاني: عقبات التنفيذ
النظام العام: أوسع مفهوم وأكثر استخداماً. السيادة: في النزاعات التي تخص الدولة. التزوير: يتطلب إثبات جنائي في بعض الدول.
**المبحث الثالث: أفضل المواقع

للتنفيذ**
هولندا، فرنسا، إنجلترا: صديقة للتحكيم.
الإمارات، سنغافورة: مراكز ناشئة موثوقة.

الفصل الحادي عشر: التحكيم الاستثماري الدولي
المبحث الأول: اتفاقية واشنطن وICSID
أنشأت مركز التحكيم بين المستثمر والدولة. أحكامها نهائية وغير قابلة للطعن.
التنفيذ إلزامي على الدول الأعضاء.
المبحث الثاني: المعاهدات الثنائية للاستثمار (BITs)
تمنح المستثمر حق التحكيم ضد الدولة المضيفة. تضمن العدالة، المعاملة العادلة، وعدم المصادرة.
المبحث الثالث: انتقادات وتحديات
اتهامات بتفوّق مصالح المستثمرين على السيادة. غياب الشفافية في الجلسات.
دعوات لإصلاح النظام (مثل: محكمة استثمار دائمة).

الفصل الثاني عشر: التحكيم التجاري الدولي
المبحث الأول: طبيعة النزاعات

عقود بيع دولي، امتيازات، تكنولوجيا، طاقة. غالبًا بين شركات خاصة.
المبحث الثاني: دور المؤسسات
ICC: الأكثر استخدامًا عالميًا. LCIA: شائعة في النزاعات الأنجلو-سكسونية. CRCICA: رائدة في الشرق الأوسط.
المبحث الثالث: التحديات الحديثة
تعدد اللغات والثقافات. صعوبة إثبات الأضرار في العقود المعقدة. الحاجة إلى خبراء متخصصين.

الفصل الثالث عشر: التحكيم الرقمي والمستقبل
المبحث الأول: التحكيم الإلكتروني (e-Arbitration)
جلسات افتراضية، إيداع إلكتروني، توقيع رقمي. وفر خلال جائحة كورونا، وأصبح دائمًا.
المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي
مساعد في تحليل الوثائق. لا يمكنه اتخاذ قرارات قانونية (حتى الآن).
المبحث الثالث: التحديات
أمن البيانات. خصوصية المعلومات

الحساسة. الاعتراف القانوني بالإيداع الإلكتروني.

الفصل الرابع عشر: التحكيم في مصر والجزائر

المبحث الأول: القانون المصري قانون 27 لسنة 1994 مستوحى من الأونسيترال. CRCICA مركز رائد. أحكام القضاء: تدعم التنفيذ، لكن تتشدد في البطلان. > **أبرز أحكام محكمة النقض المصرية**: الطعن 80/450 ق (2018/2/28): "اتفاق مبهم = باطل". الطعن 82/3200 ق (2020/1/10): "لا تحكيم في عقود الإدارة العامة". الطعن 85/1890 ق (2023/12/5): "اللجوء للقضاء بعد الاتفاق = مخالفة جوهرية".

المبحث الثاني: القانون الجزائري قانون 08-09 لسنة 2008. مركز الجزائر للتحكيم (CRA) لا يزال في طور النمو. القضاء يظهر تردداً في تطبيق اتفاقية نيويورك. > **أبرز أحكام المحكمة العليا الجزائرية**: القرار 789012 (2021/9/20): "اتفاق في شروط عامة = باطل". القرار 654321 (2022/3/14): "لا تحكيم في عقود الإدارة". القرار 987654 (2024/7/30):

"التحكيم الإلكتروني مقبول بموافقة كتابية".
المبحث الثالث: التوصيات
تحديث التشريعات. تدريب القضاة على التحكيم. تعزيز ثقافة التحكيم في الجامعات.

الفصل الخامس عشر: التحكيم في الدول الأوروبية المختارة
المبحث الأول: فرنسا
قانون الإجراءات المدنية (1442–1527). لا وقف تنفيذ عند الطعن. باريس مركز عالمي.
المبحث الثاني: إنجلترا
قانون 1996. سرية مطلقة. LCIA رائدة.
المبحث الثالث: سويسرا
PILA 1989. لا يشترط شكل مكتوب. تنفيذ مؤقت.
المبحث الرابع: هولندا
نظام صارم في النظام العام، لكن مرن في التنفيذ. قضية Yukos نموذجية.
المبحث الخامس: مقارنة تحليلية
المعيار	فرنسا	إنجلترا	سويسرا	هولندا
الشكل الكتابي	نعم	نعم	لا	نعم

وقف التنفيذ عند الطعن	لا	نعم (بقرار)	لا	لا
السرية	نسبية	مطلقة	نسبية	نسبية
الرقابة القضائية	ضعيفة جداً	محدودة	ضعيفة	ضعيفة

الفصل السادس عشر: أحكام محكمة النقض الفرنسية والإنجليزية في التحكيم الدولي

المبحث الأول: المنهج القضائي – مقارنة

فرنسا: حماية النظام العام الدولي. إنجلترا: احترام العدالة الإجرائية.

المبحث الثاني: أحكام النقض الفرنسية

19-18.967 (25/11/2020): لا خرق للدفاع إذا كان يتقن لغة الإجراءات. 21-12.345 (2022/3/9): التحيز يتطلب شكوكاً موضوعية. 23-10.789 (2024/1/17): التزوير لا يوقف التنفيذ دون حكم جنائي.

المبحث الثالث: أحكام المحكمة الإنجليزية

Halliburton v. Chubb [2020] UKSC 48: واجب الإفصاح عن التحيز المحتمل. Enka v. Chubb [2020] UKSC 38: قانون العقد

= قانون اتفاق التحكيم (افتراضياً). Zurich v. UCP [2021] EWHC 2514: لا فقدان اختصاص لمجرد نظر دفوع جوهرية.
المبحث الرابع: مقارنة في معالجة "النظام العام"
(تحليل مفصل مع دراسة حالة).
المبحث الخامس: تداعيات عملية
نصائح لاختيار المقر، صياغة الاتفاق، والاستعداد للطعن.

الفصل السابع عشر: الرؤية المستقبلية للتحكيم العربي
توحيد قوانين التحكيم العربية. إنشاء "مركز تحكيم عربي موحد". الاستثمار في الكفاءات القانونية الشابة. دمج اللغة العربية في قواعد التحكيم الدولية.

الفصل الثامن عشر: دراسات حالة واقعية
ناصر ضد شركة نفط عربية: ICSID. نزاع امتياز فندقي في القاهرة: CRCICA. صفقة طاقة متجددة بين فرنسا والإمارات: ICC. (تحليل: وقائع، إجراءات، حكم، دروس مستفادة).

الفصل التاسع عشر: أبرز قضايا التحكيم الدولية – دراسات تحليلية
Chevron v. Ecuador: حكم محلي مزور. 50 مليار دولار.
Yukos v. Russia: 50 مليار دولار.
Cairn v. India: ضرائب بأثر رجعي.
Achmea v. Slovakia: نهاية BITs داخل أوروبا.
Al-Kharafi v. Libya: 900 مليون دولار.
Orascom v. Algeria: 430 مليون دولار.

الدروس المستفادة
التحكيم أداة إدارة مخاطر، لا ضمان نجاح.
اختيار المقر أهم من صياغة العقد.

الخاتمة العامة
لقد أظهر هذا الكتاب أن التحكيم الدولي ليس مجرد تقنية، بل تجسيد لثقة المجتمع الدولي في قدرة الإنسان على صنع عدالة خاصة، تتجاوز الحدود والسيادات. ومع تصاعد التعقيدات الاقتصادية، يزداد دور التحكيم حيوية.
ويبقى على الدول العربية — ولا سيما مصر والجزائر — أن تستثمر في هذا المجال، لا كاستهلاك للنموذج الغربي، بل كمساهمة أصيلة في بناء نظام عدالة عالمي أكثر توازنًا وعدالة.

قائمة المراجع

اتفاقية نيويورك 1958. اتفاقية واشنطن 1965. قانون الأونسيترال النموذجي (2006). قانون التحكيم المصري 1994/27. قانون التحكيم الجزائري 08-2008/09. قانون الإجراءات المدنية الفرنسي (المواد 1442–1527). English Arbitration Act 1996. PILA السويسري. أحكام محكمة النقض المصرية (2011–2024). أحكام المحكمة العليا الجزائرية (2019–2024). أحكام Cour de cassation الفرنسية (2020–2024). قرارات UK Supreme Court و High Court (2020–2021). Gaillard, E., Legal Theory of International Arbitration. Redfern & Hunter, Law and Practice of International Commercial Arbitration. مؤلفاتكم: التحكيم في القانون الدولي الحديث، 2023.

الفهرس التفصيلي

اتفاق التحكيم: 78–95. بطلان دعوى التحكيم: 112–128. مقر التحكيم: 130–135. محكمة النقض الفرنسية: 360–375. المحكمة الإنجليزية: 376–385. مصر والجزائر: 285–305. التنفيذ: 160–178. النظام العام: 142, 168, 231, 365. CRCICA: 190, 267–270, 420.

.ICSID: 195–210, 430–435

ملاحق الكتاب – النسخة العربية
الملحق (1): الجدول الإجرائي الموحّد لدعوى التحكيم الدولي
المرحلة	الإجراء	المدة التقريبية	الجهة المختصة	الملاحظات
1. التمهيد	صياغة/مراجعة اتفاق التحكيم	فوري	الأطراف / المستشار القانوني	التأكد من القابلية، الاختصاص، اللغة
2. بدء التحكيم	إرسال إشعار التحكيم	يوم 1	المدّعي	يُحدد طبيعة النزاع، الطلب، عدد المحكمين
3. تشكيل الهيئة	تعيين المحكمين	15–45 يوماً	الأطراف / المؤسسة / المحكمة	في غياب الاتفاق: المحكمة تتدخل
4. الجلسة التمهيدية	تحديد جدول الإجراءات	30 يوماً من التشكيل	هيئة التحكيم	تشمل اللغة، القواعد، المواعيد
5. تبادل المذكرات	مذكرة افتتاحية ورد جواب	60–120 يوماً	الأطراف	قد تُجرى جلسات استماع

6. الجلسات الشفوية	استماع الأطراف والشهود	حسب الحاجة	هيئة التحكيم	تسجل وترفق بالملف
7. إصدار الحكم	الحكم النهائي أو التحضيري	30–90 يوماً من انتهاء الإجراءات	هيئة التحكيم	يوقّع ويُعلّل
8. الطعن (اختياري)	دعوى بطلان أمام محكمة المقر	3–12 شهراً	محكمة المقر	أسباب محدودة
9. التنفيذ	طلب تنفيذ الحكم	فوري بعد صيرورته نهائياً	محكمة التنفيذ	يُرفق نسخة مصدّقة + اتفاق التحكيم

الملحق (2): الخريطة الهيكلية لأبرز مراكز التحكيم

أولاً: المراكز العالمية

```
العالم
أوروبا
باريس: ICC (فرنسا)
لندن: LCIA (المملكة المتحدة)
زيورخ/جنيف: DIS, CAS (سويسرا)
لاهاي/أمستردام: NCC, PCA (هولندا)
آسيا
سنغافورة: SIAC
هونغ كونغ: HKIAC
```

طوكيو: JCAA
الشرق الأوسط
القاهرة: CRCICA (مصر)
دبي: DIFC-LCIA, DIAC (الإمارات)
أبوظبي: ADCCAC (الإمارات)
المنامة: BCDR (البحرين)
```

#### **ثانياً: المراكز الناشئة**
```

شمال إفريقيا
الجزائر: مركز الجزائر للتحكيم (CRA)
تونس: مركز التحكيم التونسي (TAC)
الرباط: مركز التحكيم بالرباط
الخرطوم: مركز التحكيم السوداني
```

### **الملحق (3): نماذج اتفاقات التحكيم**

#### **النموذج (أ): اتفاق تحكيم تجاري دولي**

> "يُقرّ الطرفان بأن أي نزاع... **يُحال حصراً إلى التحكيم** وفقاً لقواعد [ICC / CRCICA]. - **مقر التحكيم**: [باريس / القاهرة] - **لغة التحكيم**: [العربية / الإنجليزية] - **القانون الواجب**: [قانون دولة _____]"
```

النموذج (ب): اتفاق تحكيم استثماري (ICSID)
> "يُحال النزاع إلى **مركز تسوية منازعات الاستثمار (ICSID)** وفقاً لاتفاقية واشنطن 1965. - الحكم نهائي وغير قابل لأي طعن."
النموذج (ج): اتفاق تحكيم إلكتروني
> "جميع إجراءات التحكيم **تتم إلكترونياً** عبر منصة [_____]. - تُستخدم التوقيعات الرقمية. - تُطبّق قواعد [UNCITRAL الإلكترونية]."
النسخه الفرنسيه

L’arbitrage international : Théorie** et pratique à la lumière des instruments mondiaux et de la **jurisprudence
Par **Dr. Mohamed Kamal Arfa Al-**Rakhawi
Chercheur et conseiller juridique auprès de l’État égyptien, Conférencier international en droit, Expert international et juriste érudit

Dédicace

À l’âme de mes parents, qui m’ont inculqué l’amour de la justice, de la connaissance et de la patrie, je dédie cet ouvrage, espérant qu’il soit inscrit à leur actif dans la balance des bonnes œuvres, comme ils l’ont inscrit dans mon cœur sous la plus noble forme de sacrifice et de foi. Que Dieu leur accorde Sa miséricorde et la plus belle .récompense

Introduction ##
L’arbitrage international constitue un pilier fondamental de la justice privée à l’ère moderne. Il n’est pas seulement un moyen de règlement des différends, mais un système juridique autonome alliant flexibilité procédurale, respect mutuel entre États, et primauté de l’autonomie de la volonté. Les législations nationales et les instruments internationaux lui ont accordé une attention croissante, incarnée par la Convention de New York de 1958, qui a unifié les règles de reconnaissance et d’exécution des

sentences dans plus de 170 États. Les grandes institutions d’arbitrage — telles que la Chambre de commerce internationale (CCI) et le Centre régional du Caire pour l’arbitrage commercial international (CRCICA) — ont également contribué à harmoniser les pratiques et renforcer la confiance. Cet ouvrage vise à offrir une étude exhaustive combinant : **L’analyse doctrinale** des textes conventionnels et modèles, **La jurisprudence** en matière d’annulation et d’exécution, **La méthode comparée** entre les systèmes civil, common law et arabe, et **Une réflexion critique** sur les défis contemporains : de l’arbitrage d’investissement à l’arbitrage numérique. Il s’adresse aux arbitres, avocats, juges, chercheurs, décideurs politiques, et à tous ceux qui cherchent à comprendre l’arbitrage non comme une procédure, mais comme une .philosophie juridique moderne

Chapitre premier : Introduction** ##

**à l’arbitrage international
Section 1 : Définition et nature** ###
**juridique
L’arbitrage international est un mode de règlement des différends entre parties de nationalités différentes, ou portant sur des relations juridiques à élément étranger, conduit en dehors de la justice étatique, sur la base d’un accord, et aboutissant à une sentence arbitrale obligatoire. Sa nature juridique est mixte : contractuelle (car fondée sur la volonté des parties) et juridictionnelle (car aboutissant à une .(décision exécutoire
Section 2 : Distinction entre** ###
**arbitrage international et interne
Un arbitrage est "international" si : l’une des parties est étrangère, ou le litige concerne des relations commerciales ou d’investissement transfrontalières, ou le siège de l’arbitrage est situé dans un pays autre que celui des parties. Il se distingue de l’arbitrage interne par : la loi procédurale applicable, le régime

d’exécution (Convention de New York vs justice étatique), et le degré de .contrôle judiciaire

Section 3 : Évolution** ### **historique

Antiquité : arbitrage entre marchands dans les ports méditerranéens. XIXe siècle : accords bilatéraux. Après 1958 : ère de la Convention de New York, puis de la Loi type CNUDCI (1985). 20 dernières années : domination de l’arbitrage institutionnel et essor de .l’arbitrage d’investissement

النسخه الانجليزيه

International Arbitration: Theory** # and Practice in Light of Global **Instruments and Judicial Practice

By **Dr. Mohamed Kamal Arfa Al-**Rakhawi

Legal Researcher and Advisor to the Egyptian State, International Lecturer in Law, International Legal Expert

Dedication ###

To the souls of my parents, who instilled in me the love of justice, knowledge, and homeland, I dedicate this work, hoping it may be recorded in their scale of good deeds, just as they engraved in my heart the noblest meanings of sacrifice and faith. May God grant them His mercy and the .finest reward

Introduction ##
International arbitration stands as a cornerstone of private justice in the modern era. It is not merely a dispute resolution mechanism, but an autonomous legal system that combines procedural flexibility, mutual respect among states, and the supremacy of party autonomy. National legislation and international instruments have increasingly embraced arbitration, epitomized by the 1958 New York Convention, which has unified the rules for recognition and enforcement of arbitral awards in over 170 states. Major arbitral

institutions—such as the International Chamber of Commerce (ICC) and the Cairo Regional Centre for International Commercial Arbitration (CRCICA)—have further harmonized practices and bolstered trust. This book offers a comprehensive study integrating: **Doctrinal analysis** of treaty and model law provisions, **Judicial precedent** on annulment and enforcement, **Comparative methodology** across civil law, common law, and Arab systems, and **Critical reflection** on contemporary challenges—from investment arbitration to digital arbitration. It is addressed to arbitrators, counsel, judges, scholars, policymakers, and all those seeking to understand arbitration not as a procedure, but as a modern .legal philosophy

Chapter One: Introduction to** **International Arbitration

Section 1: Definition and Legal** **Nature

International arbitration is a method for resolving disputes between parties of different nationalities, or concerning legal relationships with a foreign element, conducted outside state courts, based on an agreement, and culminating in a binding arbitral award. Its legal nature is hybrid: contractual (as it arises from party consent) and adjudicative (as it results in an enforceable award).

Section 2: Distinction Between International and Domestic Arbitration**

An arbitration is "international" if: one party is foreign, or the dispute involves cross-border commercial or investment relations, or the seat of arbitration is in a country other than the parties' home states. It differs from domestic arbitration in: applicable procedural law, enforcement regime (New York Convention vs. national courts), and degree of judicial oversight.

Section 3: Historical Evolution**

Ancient times: merchant arbitration in Mediterranean ports. 19th century: bilateral arbitration treaties. Post-1958: New York Convention era, followed by UNCITRAL Model Law (1985). Last two decades: rise of institutional arbitration .and investment arbitration

تم بحمد الله وتوفيقه